الأمم المتحدة

A/58/365–S/2003/888

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

تقرير مؤقت للأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة**

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعيةالعامة ٥٥/٢٨١ المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع الدولي أن تنظر في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1).

ويقدم التقرير استعراضا عاما تحليليا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان منع نشوب الصراع. ويبين أن منظومة الأمم المتحدة قد شرعت مؤخرا في بذل عدد من الجهود من أجل مساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها على منع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية وفي بناء السلام والتنمية المستدامين. وقد اضطلعت بجهود أولية لتعزيز قدراتها على تقديم المساعدة من هذا القبيل. ويلاحظ التقرير أنه في الوقت الذي يحرز فيه قدر من التقدم المبدئي في تحسين قدرة المنظمة فإن هذا لا يكفي. فالأمم المتحدة ليست إلا في بداية عملية جوهرية لتعبئة وبناء الشراكات. ويعتزم الأمين العام، في تقريره الشامل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، أن يقدم توصيات بشأن كيفية مواصلة تعزيز قدرة المنظمة بغية ضمان أن يصبح منع نشوب الصراعات الحجر الأساسي لنظام الأمن الجماعي بالأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

* A/58/150.

** يعزى التأخير في تقديم هذا التقرير إلى عدم ورود تعليقات ومساهمات أجهزة الأمم المتحدة في وقت مبكر.

101003 091003 03-50048 (A)

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٨١ المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع الدولي أن تنظر في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1). وفي الفقرة ٣ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تنظر، وفقا لولاياتها، في التوصيات الموجهة إليها وأن تبلغ الجمعية العامة بآرائها في هذا الصدد. وطلب إليّ رئيس الجمعية العامة أيضا، في رسالته الموجهة إليّ المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (A/56/935) أن أقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ”يحدد، في شكل موحد، أي آراء مقدمة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشار إليها آنفا عملا بالفقرة ٣ من القرار ٥٥/٢٨١“.

٢ – وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، وجّهت رسالة إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها طلبت فيها إبلاغي بالإجراءات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة في تقريري (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1). وصدر تقريري الأول المقدم إلى الجمعية العامة عن الردود الواردة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (A/57/5585-S/2001/1269). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣. وزعت الردود بالكامل على الوفود المشاركة في المشاورات المفتوحة المتعلقة بمشروع القرار بشأن منع نشوب الصراع المسلح والتي ترأسها رئيس الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الفصل الثاني من هذا التقرير تحليلا مركزا للردود الواردة.

٣ – وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة بالتوافق في الآراء، قرارها ٥٧/٣٣٧ المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة. وطلبت الجمعية العامة إليّ أن أقدم في موعد لا يتجاوز انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة تقريرا شاملا عن تنفيذ القرار، آخذا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأجهزة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفقا للقرار ٥٥/٢٨١. وسأقدم ذلك التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. بيد أن هذا التقرير هو تقرير مؤقت ويفي بمتطلبات الإبلاغ الواردة في القرارين السابقين ٥٥/٢٨١ و ٥٦/٥١٢.

٤ – وما زالت الصراعات المسلحة هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في عالم اليوم والشاغل الأساسي للأمم المتحدة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات على عاتق الحكومات، لا المجتمع الدولي. بيد أنه يُطلب من منظومة الأمم المتحدة على نحو متزايد

أن تعمل مع الدول الأعضاء بغية إعداد استجابة متكاملة للتهديد الذي تمثله الصراعات المسلحة. ومع مراعاة أن أغلبية الصراعات في عالم اليوم تحدث داخل الدول، لا بينها، فقد شرعت منظومة الأمم المتحدة مؤخرا في بذل عدد من الجهود لمساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها على منع المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية وبناء السلام والتنمية المستدامين. واضطلعت أيضا بجهود أولية لتعزيز قدراتها على تقديم المساعدة من هذا القبيل.

٥ - وأقدم في هذا التقرير استعراضا عاما تحليليا للخبرات التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة مؤخرا في تعزيز بناء القدرات لمنع نشوب الصراع المسلح بهدف مساعدة الدول الأعضاء على بلورة وجهات نظرها عن أفضل السبل لتجسيد التوافق في الآراء الذي ظهر من العملية التي أدت إلى اتخاذ القرار ٣٧٣/٥٧. وقد أوردت إجمالا بصفة خاصة في الفصول التالية عددا من المبادرات التي بدأت منظومة الأمم المتحدة في اتخاذها، بالتعاون مع شركائها المعنيين، لمساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها على منع نشوب الصراعات المسلحة فضلا عن التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في الترويج لمزيد من الاتساق والتنسيق بين جهود الأمم المتحدة في ميدان منع نشوب الصراع على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأعتزم أن أبلغ بمزيد من الانتظام، في تقريري الشامل الذي سأقدمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٤، عن نتائج جهودي الجارية والتقدم المحرز في تعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب الصراعات.

ثانيا - حالة استجابتنا المؤسسية

٦ - يميز تقريري عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1) بين المنع العملي الذي يُضطلع به عندما يبدو أن العنف وشيك، والذي يتصل إلى حد كبير بمجال الدبلوماسية، والمنع الهيكلي الذي ينطوي على معالجة الأسباب الجذرية للصراع المسلح المحتمل. ولدى الأمم المتحدة تقليد يتمثل في المعالجة المباشرة للمنع العملي عن طريق الدبلوماسية الوقائية. وهذا هو السبب في تركيز جهودي الحالية على كيفية الانتقال إلى تنفيذ استراتيجية منع هيكلي، وهي استراتيجية من شأنها أن تعالج الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وغيرها من الأسباب الهيكلية، التي كثيرا ما تكمن وراء الأعراض الآنية للصراعات المسلحة. وقد يكون هذا النهج مهما لدى النظر في التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، من قبيل الإرهاب. ولكن اتباع نهج أوسع نطاقا إزاء الأمن الجماعي يعيد الأمم المتحدة إلى التماس أصولها وتعزيز دور المنظمة في ''تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم...'' (المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة).

٧ - ومنذ عام ١٩٩٨، عززت عناصر جديدة كثيرة لنظام المنع لدينا من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة. وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة ككل، النظر في ولايات وكالاتها وصناديقها وبرامجها من منظور المنع. وقد اتضح هذا التغير المؤسسي بجلاء في دراسة استقصائية أجريتها استجابة للقرار ٥٥/٢٨١.

٨ - وردا على رسالتي المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، الموجهة إلى أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها، قدم ٢٧ جهازا وجهات نظرها بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري عن منع نشوب الصراعات المسلحة لعام ٢٠٠١. وتشير نتائج الردود إلى أربعة اتجاهات يكمل بعضها البعض:

(أ) اتفقت غالبية منظومة الأمم المتحدة على أن منع الصراع نشاط رئيسي يدمج على نحو متزايد في الولايات أو الوظائف التقليدية؛

(ب) نظرا لأن غالبية وكالاتنا أو إداراتنا تعمل في الميدان، توجد قدرة متزايدة على إحراز تقدم على الصعيد القطري وتعبئة منظومة الأمم المتحدة بطريقة متسقة؛

(ج) يوجد أيضا استعداد متزايد داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات متكاملة بشأن التعاون بين الميدان والمقر في منع نشوب الصراعات وبناء السلام؛

(د) يوجد أيضا اتجاه نحو التحول إلى النهج المتعددة الأبعاد والطويلة الأجل إزاء منع نشوب الصراعات وبناء صلات منهجية بين الأنشطة الإنمائية والسياسية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات.

٩ - ويوضح الاستعراض الذي أجري لقدرة منظومة الأمم المتحدة الحالية لدى إعداد هذا التقرير أن المنظومة قد بدأت بنشاط في تعبئة مواردها بغية التكيف مع التحديات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين، والاستجابة لها. ويرد أدناه تقييم للأدوات المؤسسية الرئيسية لنظام المنع المشترك بين الوكالات التي استخدمتها المنظمة لمدة خمس سنوات.

التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة واتساقها

١٠ - يختلف دور فرادى الوكالات والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة من بلد إلى آخر، رهنا بوجود احتمال لنشوب صراع مسلح عبر الحدود أو صراع داخل إحدى الدول، أو وجود احتمال لتكرار نشوب الصراع المسلح. وقد أمكن إحراز تقدم في وضع نهج متكامل إزاء منع نشوب الصراعات المسلحة بالمشاركة النشطة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي ناقش منع

نشوب الصراعات في اجتماعه المعقود في خريف عام ٢٠٠٢. وخلص مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أن برامج منع نشوب الصراعات والبرامج الإنمائية ينبغي أن يدعم بعضها البعض. وينبغي أن ينظر من هذا المنظور إلى ضرورة التحول من ثقافة قائمة على رد الفعل إلى ثقافة المنع. وينبغي لاستراتيجية فعالة على نطاق المنظومة أن تستفيد بانتظام من كل من قدرات الإنذار المبكر، وخبراتها التنفيذية المستفيضة النابعة من الميدان. وخلص المجلس أيضا إلى أنه في حين تتسم الصور النموذجية للدروس المستفادة بالجدوى في بناء قدرة أكثر منهجية لمنع نشوب الصراعات، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تعترف بأن كل حالة تمثل سمات فريدة ومحددة يلزم تحليلها واتخاذ اجراءات بشأنها على حدة. واعترافا بتنوع الخبرات، وأن كل وكالة وبرنامج وصندوق لديه ولاية مختلفة وهيكل إداري وميزة مقارنة على الصعيدين العالمي وعلى أرض الواقع، فإنه يجري بذل عدة مساع في الوقت الحالي لإشراك المنظومة ككل في الجهود الرامية إلى تنفيذ ما ورد في تقريري.

١١ - وتجرى المشاورات بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات داخل إطار التنسيق المشترك بين الإدارات المنشأ خصيصا والذي يشمل ١٤ إدارة وبرنامج ووكالة. وهدف عملية الإطار العملي عموما هو العمل مع الدول الأعضاء بغية إعداد استجابة سريعة ومتكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تأخذ شكل استراتيجية عمل وقائي شامل. وفي العادة، يعالج فريق الإطار العملي الحالات التي تستلزم وجود استجابة ذات قاعدة عريضة ومتعددة القطاعات، وحيث لا يوجد بالفعل مشاركة قوية من جانب الأمم المتحدة على أرض الواقع أو في المقر. ومع تقديم الدعم من المقر، تمثل الأفرقة القطرية والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة الجهات الفاعلة الرئيسية لتحديد البلدان التي يجري استعراض حالتها فضلا عن صياغة وتنفيذ الإجراءات موضع الاتفاق المشترك. ويساعد تقاسم المعلومات وتبادل وجهات النظر الإدارات والوكالات المشاركة في تحديد الأولويات والإجراءات ويتيح فرصة لتحقيق التعاون وفي تهيئة، عندما يكون ذلك مناسبا، بيئة تمكن آليات التنسيق موضع الاتفاق المشترك والنابعة من الأقطار، فضلا عن النهج الشامل اللازم اتباعه في الحالات المعقدة. وحتى الآن، تداول فريق الإطار العملي حالات المنع العملي في معظم الأحيان، أو حالات المنع ''المتأخر''، حيث يلزم على نحو متزايد، اتخاذ خطوات فورية قصيرة الأجل. وينبغي له الآن أن يبذل جهودا إضافية لدراسة حالات الصراع المحتملة في وقت مبكر، وأن يعد استجابات أكثر منهجية للتهديدات الناشئة.

بناء القدرات

١٢ - تستند استجابات منظومة الأمم المتحدة إلى اعتقاد تشاطرها فيه كثير من الدول الأعضاء، مفاده أن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عنصر رئيسي من المسؤوليات اليومية

للحكومات والمجتمع المدني وغيرها من الأطراف المؤثرة على الصعيد الوطني. وبعبارة أخرى، ينبغي أن ينظر إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاكتساب القدرة في هذا الصدد، كجزء من الجهد النظامي المبذول لتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز التماسك الاجتماعي، وليس بالضرورة على أنها تحدد بداية إحدى الأزمات. وفي الأشهر الأخيرة، عملت منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع الأطراف المؤثرة على الصعيد الوطني، التي تتخذ خطوات جريئة لتعزيز القدرة على ضمان السلام والتنمية المستدامين، في عدد من البلدان منها غيانا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وغامبيا وغانا والنيجر ونيجيريا وفيجي. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى حكومتي نيجيريا والكاميرون في تسوية المسائل المتعلقة بالحدود بالوسائل السلمية. ومع هذا ينبغي القيام بالكثير جدا في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، فإن الجهود التي تبذلها الأطراف المؤثرة على الصعيد الوطني في كوت ديفوار لاكتساب قدرة من هذا القبيل من خلال المنتدى المعني بالمصالحة الوطنية في عام ٢٠٠١ لم تحظ بالدعم الدولي في الوقت المناسب، كما أن الصراع المدني اللاحق أعقبه جهد مكلف لبناء السلام.

١٣ - وبشكل خاص، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تتعلق ببناء القدرات في المجالات التالية:

(أ) تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان؛

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تحليل وتحديد احتمالات نشوب الصراع وحل المنازعات بالوسائل السلمية؛

(ج) وضع عمليات لتوليد توافق في الآراء وحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين - من خلال مؤسسات رسمية ومنتديات مدنية - حول مسائل وطنية خلافية؛

(د) تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني على كفالة تقديم خدمات جوهرية لأكثر العناصر ضعفاً في المجتمع، وخاصة العناصر المتضررة بسبب الكوارث الطبيعية، والتوترات العنيفة، أو الصدمات الناجمة عن العولمة؛

(هـ) كفالة مشاركة المرأة والشباب والأقليات في العمليات الوطنية الرئيسية؛

(و) بناء القدرات لوقف التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والموارد الطبيعية التي تساعد غالبا في تأجيج التوترات القائمة؛

(ز) بناء الدعم من أجل التنوع والتسامح في وسائط الإعلام، والثقافة الشعبية والتعليم.

المساعدة الإنمائية

١٤ - يجري وضع نهج وطرائق جديدة للتأكد من أن العمل الإنمائي ينبثق ويُنفذ من خلال ''منظور منع نشوب الصراعات''. وتبذل حاليا جهود، بوجه خاص، للعمل مع الحكومات على إدماج منظور منع نشوب الصراعات في الأدوات التحليلية والأساسية في المساعدة الإنمائية. وبدأ العمل في إدراج الشواغل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في عملية التخطيط الإنمائي، وعلى وجه التحديد التقييم القطري المشترك/المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويجري العمل على إدماج منظور منع نشوب الصراعات في الأنشطة التي صدر بها تكليف لصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولعل التقييمات القطرية المشتركة/وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أكثر الآليات ملاءمة لإدماج منع نشوب الصراعات في المساعدة الإنمائية، وذلك لأنها تشكل الناتج والعملية على حد سواء. وبالإضافة إلى التقييم القطري المشترك/المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مذكرة توجيهية عن السبل والوسائل المتعلقة بمعالجة منع نشوب الصراعات. وستكون المذكرة التوجيهية مرجعا مفيدا بالنسبة للمنسقين الإقليميين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وفي حين سينحصر هدف الممارسة بشكل رئيسي في السماح لمنظومة الأمم المتحدة بأن تضع نهجا أكثر منهجية للمنع الهيكلي لنشوب الصراعات، فلا تستبعد التوصيات المتعلقة بالمنع العملي لنشوب الصراعات.

١٥ - ولا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في كفالة أن تتطرق التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة، والخطط الانتقالية، وعمليات النداءات القطرية وأدوات الأمم المتحدة المتاحة الأخرى إلى الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك الأسباب السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والبيئية والأسباب الهيكلية الأخرى. وبما أن الأفرقة القطرية للأمم المتحدة تعمل مع الحكومات لإجراء تقييماتها وتحليلاتها وتقرر مجالات الأولوية لتدخُّل الأمم المتحدة في البلدان، يجب أن تركز على أنشطة من شأنها أن تساعد في التخفيف من حدة التوترات وتسهم مباشرة في إصلاح الوضع أو على الأقل منع حدوث مزيد من التدهور. ويعد الإنذار المبكر ومجالات الاستهداف ذات الأولوية من أجل الأعمال الوقائية أموراً جوهرية لمنع نشوب الصراع أو انبعاثه. ويجب التطرق على وجه خاص إلى العوامل التي تزعزع الاستقرار، مثل وجود نازحين، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والجريمة، وخاصة في حالات ما بعد انتهاء الصراع لمنع انبعاثها مرة أخرى.

١٦ - والحيلولة دون تكرار نشوب صراع مسلح تعد مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة. إذ يصبح من الضروري وعلى نحو متزايد تفهم أن عدم وجود حرب لا يشكل وحده سلاما. وتعتبر التنمية المستدامة والحكم الرشيد من العناصر الجوهرية في جهود الأمم المتحدة

الرامية إلى بناء السلام. ولهذا السبب، قام عدد من الأفرقة القطرية بإعداد استراتيجيات انتعاش انتقالية تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع والتقليل من احتمال عودة نشوب صراع في أعقاب الحرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجربة الأخيرة في أفغانستان، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تشكلان خطوة هامة في محاولة إضفاء طابع رسمي على الدعم الجاري المتكامل للعملية السياسية والحكم وبناء السلام، والاستجابة في الوقت ذاته إلى الاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالانتعاش العاجلة. وفي حين لا يزال من السابق لأوانه تقييم مدى نجاح تلك الاستراتيجية المدروسة لربط برامج الانتعاش والتعمير مع العملية السياسية، يجب استقاء الدروس منها ومن محاولات أخرى للتطرق إلى الأسباب الهيكلية للصراع المسلح.

١٧ - ويتمثل السبيل الآخر لتعزيز عمليات السلام وتجنب إعادة ظهور العنف في تهيئة الظروف الضرورية لعودة اللاجئين والنازحين على نحو آمن ومستدام. ويبذل حالياً مجهود رئيسي بشأن مفهوم: ''الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء''. ويهدف ذلك البرنامج، وهو شراكة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إلى رأب الفجوة بين الحرب والسلام وبين الإغاثة والتنمية.

حقوق الإنسان

١٨ - بما أن عدم التمكن من حماية حقوق الإنسان يعد في أغلب الأحيان سببا جذريا لنشوب الصراع، فإن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يجب أن تعتبر عنصرا حيويا في منع نشوب الصراع. والعمل جار في العديد من البلدان للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية، الحكومية منها وغير الحكومية، وكفالة أن تتولى المؤسسات والعمليات المحلية حماية حقوق الإنسان وأن تكون قادرة على الاستجابة سلميا وعمليا للمظالم والإساءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية قبل أن تتحول إلى بذور لصراع موسع. ولتحقيق هذه الغايات، يبذل حاليا جهد على نطاق المنظومة لتعزيز أنظمة الحماية الوطنية وإجراءات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد القطري، والعمل من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتيسير عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة وكفالة المساءلة. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى تقديم مزيد من المساعدة إلى الدول التي ترغب في أن تجد استجابات للإرهاب تستند إلى القانون واحترام الحقوق، وحالات الطوارئ ونشوء الصراعات. ويستفيد مجلس الأمن، من خلال عمله لمنع نشوب الصراعات، وعلى نحو متزايد، وبشكل صحيح، من الإحاطات المتعلقة بتوصيات حقوق الإنسان التي يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقرّرين الخاصّين والخبراء المستقلين التابعين للجنة حقوق الإنسان. ويجب أن تستمر عملية تبادل الآراء وتوسع اعترافا بالصلة الدائمة بين السلام وحقوق الإنسان.

سيادة القانون

١٩ - من بين الأسباب الجذرية للصراعات عدم الامتثال لسيادة القانون وغياب الآليات المؤسسية والقانونية لمعالجة المظالم في مجتمع ما. وقد أكدت الجمعية العامة على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية والوطنية في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويشكل أحد أهداف خارطة الطريق نحو تنفيذها. وفيما يتعلق بتعزيز وتقدم سيادة القانون، وضعت الأمانة العامة في منتصف عام ٢٠٠٠ استراتيجية لحقبة تطبيق القانون الدولي: خطة عمل. وهي موجهة نحو تعزيز امتثال الدول لإطار المعاهدات الدولية، سواء بالتشجيع على المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف أو بتقديم المساعدة للدول في إعداد تشريعات التنفيذ الضرورية.

الأبعاد الإقليمية

٢٠ - لا تكون الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية لمنع نشوب الصراعات كافية دائما. إذ يمكن أن تُحدث البيئة الإقليمية ودون الإقليمية فرقا بين إدارة الصراع وسوء إدارة الصراع. وفي معظم الأحيان، تنتقل الصراعات من بلد إلى آخر. وتكون المنظمات الإقليمية في أغلب الأحيان في موقع جيد لمنع نشوب صراعات عنيفة في مناطقها، وبوسعها أن تستخدم مجموعة من أدوات منع نشوب الصراع. فعلى سبيل المثال، تركّز رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على التكامل الاقتصادي وإجراء ''حوار هادئ''، بينما نجحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تدابير بناء الثقة التي تركّز على مسألة الأقليات. ويساهم إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أيضاً في اتباع نهج منظّم وأكثر تكاملاً إزاء مشاكل المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تواصل الأمم المتحدة جهودها لتحسين قدرة المنظمات الإقليمية على منع نشوب الصراعات المسلحة. وينبغي أن توجّه الترتيبات المؤسسية على مستوى المقر وفي المناطق دون الإقليمية لدعم آليات منع الصراع المشتركة والشاملة.

٢١ - وقد تُرجم التركيز على النهج الإقليمية لمنع نشوب الصراعات كذلك في جهود متجددة لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فقد ركز آخر اجتماعين رفيعي المستوى مع رؤساء المنظمات الإقليمية، اللذين عقدا في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١، على منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وبناء على اقتراحي، فإن الاجتماع الرفيع المستوى الخامس المعقود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ركز على ''تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب الدولي''. وأيد الاجتماع بقوة التعاون الدولي في منع نشوب صراع مسلح كعنصر أساسي في مواجهة التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. وأكد كذلك على أهمية التعددية في حل

مشكلة الإرهاب بشكل لا يؤدي إلى زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية والدول، أو يؤدي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ضوء التهديدات العالمية والإقليمية الجديدة للسلم والأمن الدوليين، قرر رؤساء المنظمات الإقليمية والدولية ممن حضروا الاجتماع عقد مزيد من الاجتماعات على نحو متكرر، ويفضل أن يكون ذلك سنويا.

٢٢ - بالإضافة إلى ذلك، تضع المنظمة حاليا استراتيجيات إقليمية لمنع نشوب صراعات وذلك مع الشركاء الإقليميين وهيئات ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ومن أكثر الاستراتيجيات تقدماً الاستراتيجية المعمول بها في غرب أفريقيا، وبالتحديد في بلدان اتحاد نهر مانو، التي توجه أعمال مكتب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا المنشأ حديثا، والاستراتيجية المتعلقة بآسيا الوسطى في أعقاب زيارتي للمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وتهدف الاستراتيجيات إلى تحديد أكثر التهديدات خطورة، وردود الأفعال عبر الحدود، واحتمال حدوث ردود أفعال متتالية، والمبادرات الدبلوماسية الجارية حالياً، والنهج الجديدة المحتملة والشراكات مع الجهات الأخرى، ووضع توصيات لاتخاذ خطوات للعمل.

دور المرأة

٢٣ - بدأت منظومة الأمم المتحدة تدرك على نحو متزايد ضرورة وضع الدور الإيجابي والاستباقي الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في ضمان سلام دائم في حالات الأزمات في سلم الأولويات. وتشارك وكالات الأمم المتحدة في دعم الإصلاحات القانونية والدستورية التي تعزز دور المرأة وفي العمل مع المنظمات الحكومية وهيئات المجتمع المدني لدعم دور المرأة في بناء السلام في أماكن مثل رواندا وأفغانستان. ويجب بذل جهود إضافية لكفالة التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

إجراءات المنع والإرهاب

٢٤ - رغم وجود خلاف بشأن العلاقة بين الإرهاب وعدد محتمل من العوامل التمكينية، قد يكون اتخاذ إجراء مبكر مفيدا في المساعدة في ثني جماعات عن اعتناق الإرهاب وحرمان الإرهابيين من القيام بأعمالهم. وقد يساعد المنع الهيكلي لنشوب الصراع بشكل خاص في توفير استجابة مبكرة للصراعات الآخذة في التطور. إن إدارة الصراعات بطريقة تؤدي إلى عدم جعلها راسخة قد تزيل المصادر التي يشير إليها الإرهابيون بأنها الأسباب التي تسوغ أعمالهم. وقد اقترح الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب استراتيجية ثلاثية لتوجيه منظومة الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب (انظر A/57/273-S/2002/875). وتتضمن الاستراتيجية منع نشوب الصراعات باعتباره أحد عناصرها الرئيسية. وتبذل حاليا الجهود لتنفيذها.

نزع السلاح

٢٥ - من السهل فهم الصلة بين نزع السلاح ومنع نشوب الصراعات المسلحة. والصكوك من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية تتضمن أحكاما محددة لها صلة بمنع نشوب الصراعات، منها ما يتصل بالمشاورات وتدابير بناء الثقة وحل المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي النظر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في وضع المعايير الدولية التي تؤثر على سلوك الدول والجماعات والأفراد، وإلى أهمية تدابير منع انتشار الأسلحة في تهيئة مناخ يمنع ذلك الانتشار، بوصفهما جزءا لا يتجزأ من مصفوفة الحلول. ولهذه التدابير أهمية متزايدة في الوقت الذي تعود فيه مسألة منع الانتشار إلى صدارة جدول الأعمال الأمني الدولي.

دور الهيئات الرئيسية

٢٦ - اعتُرف بأهمية جهود التكامل بين السلم والتنمية عندما أُنشئ مؤخرا الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن. وأكد مجلس الأمن مجددا في اجتماع عقده مؤخرا بشأن الحالة في أفريقيا، أهمية تعزيز تعاونه، عن طريق قدر أكبر من التفاعل، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولتعزيز التعاون بين الهيأتين أهمية كبيرة في كفالة الانتقال السلس من حل المنازعات إلى بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات. ويزداد الاعتراف بإسهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ الفعال لاستراتيجيات منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

المؤسسات المالية الدولية

٢٧ - بإمكان مؤسسات بريتون وودز أن تعزز، عن طريق ما لها من أدوات متنوعة، الجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات العنيفة. وتبذل حاليا جهود لتكثيف التعاون والحوار مع مؤسسات بريتون وودز في مجال منع نشوب الصراعات، لا سيما عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتنطلق تلك الجهود من فرضية أن التنمية لا تضمن وحدها تجنب الصراعات، وأن الأنشطة التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية لا تمثل في حد ذاتها عاملا كافيا لمنع نشوب الصراعات العنيفة. وينبغي للتدخلات البرنامجية الاستراتيجية ولجهود الدعوة أن تركز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة، مثل عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد، وعلى تهيئة بيئة تمكينية مواتية لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات. وينبغي تعزيز القدرة التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة على معالجة ما لآثار المسائل المالية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي من آثار على ديناميات الصراعات المسلحة.

٢٨ - وبإمكان البنك الدولي أن يكمّل، إلى حد بعيد، الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات العنيفة. وقد اعترف البنك الدولي مؤخرا بأن لمنع نشوب الصراعات أهمية محورية في رسالته الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقام البنك الدولي أيضا بتوسيع استجابته لتتجاوز التشديد على تقديم رؤوس الأموال وبناء الهياكل الأساسية المادية وتتحوّل إلى نهج أشمل يتضمن مبادرات تقديم الدعم إلى تسريح وإعادة إدماج المحاربين القدامى، وإعادة إدماج الأشخاص المشردين إدماجا اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز الحكم الجيد عن طريق الإصلاح القانوني وبناء القدرات وشفافية الإنفاق العام الرشيد. وعزز البنك الدولي أيضا كثيرا قدرته التحليلية بغية تعميق فهم الأسباب الجذرية للصراعات ومقومات الانتعاش بعد الصراع، وأسباب الصراعات وعواقبها البيئية. وتمثل مبادرة البنك الدولي لدراسة الأولويات الإنمائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من صعوبات إسهاما كبيرا في جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. وأخيرا، يزداد تشديد البنك الدولي على الشراكات، لا سيما الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة، في دعمه للانتقال من الحرب إلى السلم. وتحقق تقدم أيضا في تحسين التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك في حالات قطرية معيّنة. وينبغي زيادة تطوير ذلك التعاون. وإني أنوي النظر في آليات مناسبة تسمح لمؤسسات بريتون وودز بتعزيز تكملتها ودعمها لشراكات أخرى مع منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لتلك الآليات أن تكون بسيطة وذات طابع عملي وأن تراعي الاعتبارات القطرية.

المجتمع المدني

٢٩ - وينبغي زيادة تشجيع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الاشتراك مع الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجيات منع نشوب الصراعات، وفي التعمير، وكفالة التشديد في ولايات كل منها على منع نشوب الصراعات المسلحة. وتدعم منظومة الأمم المتحدة حاليا مبادرة تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٥ للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية يعنى بدورها في منع نشوب الصراعات وفي التفاعل في المستقبل مع الأمم المتحدة في ذلك المجال، على النحو الوارد في التوصية ٢٧ من تقريري (A/55/985-S/2001/574). وقد سلّمت، وأنا أحث المنظمات غير الحكومية على أن تنظر بتمعن في قدرتها على منع نشوب الصراعات المسلحة، بقيمة ما يمكن أن يقدمه ذلك المجتمع المدني، عندما يكون منظما، لتوثيق التعاون مع الدول الأعضاء ومع منظومة الأمم المتحدة. وكثيرا ما يكون المجتمع المدني، في الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى صراعات، أقدر من غيره على منع نشوب الصراعات أو التحذير من خطورة التطورات المحلية أو تسرب الأخطار عبر الحدود الوطنية. وفي حين أننا لا نستفيد حاليا من جميع قدرات المجتمع المدني على التعاون والقيام بالعمل المتضافر، فليس بإمكاننا تجاهل هذه الإمكانيات المتنامية وينبغي لنا الاستفادة منها بالكامل في عملنا.

القطاع الخاص

٣٠ - إن الوعي بأهمية دور القطاع الخاص في تزايد. وفي حين تعترف الأمم المتحدة عموما بأن القطاع الخاص الدولي يمكن أن يقوم بدور هام في حالات الصراع، فإن فهم دوافع شركات القطاع الخاص الدولي واهتماماتها فهما دقيقا في تلك الحالات لا يزال محدودا. وتحقق مؤخرا تقدم في هذا المجال في سياق مبادرة الاتفاق العالمي التي بدأتها في عام ١٩٩٩. ونظم مكتب مبادرة الاتفاق العالمي سلسلة من حلقات الحوار عن دور القطاع الخاص في مناطق الصراع، جمعت بين العناصر الفاعلة في قطاع الأعمال التجارية ومنظمات غير حكومية رئيسية وإدارات ووكالات من الأمم المتحدة. وشدد الحوار على الشفافية وعلى أثر الصراعات وتقييمها، وعلى المبادرات التي تشترك فيها عدة جهات ذات مصالح، وعلى نظم تقاسم الإيرادات. وتقوم حاليا عدة شركات باختبار البعض من النتائج التي أسفر عنها ذلك الحوار، ويجري تنظيم حلقات عمل إقليمية لتحسين تلك النتائج. ويجري أيضا تطوير نتائج أخرى، مثل التوصل إلى فهم مشترك بشأن الشفافية، من الممكن أن تؤثر كثيرا على السياسات والسلوك. وهناك صنف ثالث من النتائج، مثل النماذج الجيدة بشأن التعاون بين أصحاب المصالح، يمثل الممارسات الجيدة التي تؤدي إلى مساهمات إيجابية في التعاون بين الأعمال التجارية وغيرها من العناصر الفاعلة. وينبغي مواصلة بذل الجهود لتشجيع القطاع الخاص على اتباع وتنفيذ الممارسات الجيدة في مناطق الصراع.

التدريب

٣١ - يقدم برنامج الأمم المتحدة للتدريب على منع نشوب الصراعات، الذي بدأته إدارة شؤون الإعلام وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارات وبرامج ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، برنامج تدريب على نطاق المنظومة إلى ما يزيد على ١ ٢٠٠ موظف في المنظمة. وقد أسهم هذا البرنامج كثيرا في تعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات لدى موظفي المنظمة. وقدم البرنامج بالخصوص إطارا لوضع لغة مشتركة بين موظفي المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة، عن طريق التفاعل وتبادل الخبرات. ومثّل أيضا إطارا للقيام بتحليل شامل للمخاطر التي تنطوي عليها مختلف الحالات الافتراضية ولمناقشة الاستجابات البديلة المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة. ويجري النظر حاليا في إمكانية توسيع نطاق حلقات العمل للإسهام في بناء القدرات الوطنية لبلدان مختارة على منع نشوب الصراعات.

ثالثا – المضي قدما

٣٢ – يوحي استعراض ما قامت به منظومة الأمم المتحدة مؤخرا من أنشطة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة بأن البعض من التقدم المحرز في البداية كان في مجال تحسين القدرات. بيد أن ذلك لا يكفي. إذ أننا لا نزال في بداية عملية أساسية للتعبئة ولبناء الشراكات ترمي إلى جعل منع نشوب الصراعات حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي الذي تسعى المنظمة إلى إقامته في القرن الحادي والعشرين.

٣٣ – وتتمثل المهمة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في السنوات القادمة في الاتفاق على تدابير عملية للزيادة من إدماج منع نشوب الصراعات في أنشطتها، وبناء صلة أمتن بين الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، وكفالة تحوّل منع نشوب الصراعات المسلحة إلى عنصر يضاف عن قصد إلى ترتيبات تخطيط البرامج الإنمائية وتنسيقها. وسوف يساعد ذلك في وضع نهج أشمل لمنع نشوب الصراعات المسلحة، وفي معالجة عدة عوامل معالجة منسقة، وفي الإسهام في تلبية احتياجات البشر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتسهم كل وكالة وصندوق وبرنامج، إضافة إلى مؤسسات بريتون وودز، بنهج مختلفة تتضافر، وينبغي الاستفادة منها في السعي إلى وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة ترمي إلى منع نشوب الصراعات. ولذلك، فإن المطلوب هو المزيد من الانسجام والتنسيق في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال المنع الهيكلي، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٣٤ – ويتوقف نجاح الأمم المتحدة في تناولها لهذه المسائل على الإرادة السياسية للحكومات الوطنية. ومن مسؤوليات الحكومات تجنب مخاطر الصراع باتباع سياسات عامة منصفة، وبالالتزام بالمبادئ الإنسانية الدولية وبمعايير حقوق الإنسان. والسيادة تترتب عنها المسؤولية الأساسية المتمثلة في حماية المواطنين، ليس فقط حماية مادية، وإنما أيضا وحسب الاقتضاء، حماية مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وما ينبغي للمساعدة الدولية على منع نشوب الصراعات المسلحة أن تتمثل في تدويل مسائل معيّنة داخل حدود البلد، بل في مساعدة رصينة على بناء القدرات المحلية على حل المنازعات بالوسائل السلمية. ولكل من الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص دور في هذا المجال.

٣٥ – وإضافة إلى المهام المضطلع بها حاليا والتي ورد وصفها في الفصل السابق، أعتقد أن منظومة الأمم المتحدة ستكون بحاجة إلى الاهتمام أكثر من ذي قبل بالمجالات الثلاث التالية: أولا، ينبغي لها أن تعزز قدرتها على الإسهام في تنسيق الجهود الدولية التي تبذلها جميع الجهات، كل في إطار ولايتها، مثل الدول، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، للقيام باستراتيجيات المنع الهيكلي.

٣٦ - ثانيا، ينبغي تحقيق المزيد من التقدم في معالجة الجانب الاقتصادي السياسي للصراعات المسلحة. وينبغي التعمق في استكشاف الجوانب السياسية للمسائل المحيطة بالصراعات بين الدول على الموارد، وجداول الأعمال الاقتصادية للحروب الأهلية. وستكون منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى وضع الصكوك المناسبة التي تكفل دراسة الجوانب الاقتصادية للحرب في جميع مراحل الصراع، سواء كان ذلك منع نشوب الصراعات أو صنع السلام، أو بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

٣٧ - وأخيرا، ستكون منظومة الأمم المتحدة، في معالجتها للأسباب الجذرية للمنازعات المسلحة، بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالأخطار المحتملة الناتجة عن المشاكل البيئية. ولمنظومة الأمم المتحدة حاليا خبرة كبيرة في وضع الترتيبات التعاونية الإنمائية التي تسمح بإدارة الموارد المشتركة بين أكثر من دولة، مثل الماء، والإسهام بذلك في تحقيق الهدف العام المتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة. بيد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالج بشكل أكثر انتظاما النتائج المترتبة على ندرة بعض الموارد الطبيعية، أو إدارة أو نضوب الموارد الطبيعية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إليها. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تنظر في سبل اكتساب قدرات إضافية على تحليل وعلاج الأخطار المحتملة للصراعات الناشئة عن الفوارق في وصول الدول إلى الموارد الطبيعية.

رابعا — خاتمة

٣٨ - وجه قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ إليّ وإلى المجتمع الدولي بأسره إشارة قوية بأن الجمعية ترغب في دعم جهودي في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة. وأمامنا الآن فرصة فريدة للمضي قدما. وسأضمّن تقريري الشامل الذي سأقدمه إلى الجمعية العامة في السنة القادمة مبادئ توجيهية إضافية عن الخطوات اللازم اتخاذها لجعل منع نشوب الصراعات مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة، مثلما تنص على ذلك المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٩ - وإني أدعو جميع الدول الأعضاء، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة وشركائها، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، إلى الاستعداد إلى إجراء مناقشة متعمقة عن سبل المضي قدما. وإني أعتقد أن القرار ٣٣٧/٥٧ يمثل تغيرا كبيرا في سياسات ومواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاعتراف بقيمة الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات المسلحة. وإني ملتزم تماما بعملية التغيير تلك كجزء من إصلاح المنظمة لتتصدى على الوجه الأكمل لتحديات القرن الحادي والعشرين.